ملف الأسبوع

الاندماج
خيار شركات التأمين لضمان الاستمرارية

- الهدف تكوين كيانات ضخمة تعطي قيمة أكبر للقطاع وتعزز من مساهمته في الاقتصاد الوطني
- الشركات الوطنية تعاني من ضغوطات كبيرة على الأرباح رغم استمرار النمو في الأقساط
- التوجه نحو التكتّل يضمن استدامة النمو في القطاع والارتقاء بالسوق المحلي إلى المعايير الدولية
- تعليمات الهيئة التنظيمية تمثل الحافز الأكبر للبحث عن ملاذ آمن للبقاء في دائرة المنافسة

أجمع خبراء التأمين على أن الاندماجات في قطاع التأمين المحلي باتت ضرورة لا مفر منها في ظل ما تعانيه شركات التأمين من ضغوطات كبيرة على الأرباح بالرغم من استمرار النمو في أقساط التأمين. في سوق يشهد حالة أشبه بحرب الأسعار وسط منافسات غير مهنية خفضت تعرفة التأمين إلى ما دون السعر الذي حددته هيئة التأمين نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد الشركات.

وقال الخبراء إن الاندماجات والاستحواذات سينتج عنها كيانات تأمينية ضخمة تعطي قيمة أكبر للقطاع وتعظم من مساهمته في الاقتصاد الوطني. وتعزز من تنافسية هذه الشركات ومراكزها المالية وتقوي موقفها التفاوضي مع شركات إعادة التأمين وتعزز من تقييماتها الائتمانية التي تمهد لها التوسع والنمو محليا وخارجيا. كما أن وجود شركات تأمين كبيرة سيعمل على استدامة النمو في القطاع والارتقاء بسوق التأمين إلى المعايير الدولية التي تتيح للشركات المنافسة في الأسواق الدولية.

وأدركت هيئة التأمين حجم التحديات التي تواجه أكثر من 60 شركة تأمين عاملة في الدولة، وقامت بإصدار التعليمات المالية الخاصة بشركات التأمين، والتي تشكل خارطة طريق للقطاع يتوجب على جميع الشركات التقيد بها.

ويرى خبراء التأمين أن تعليمات الهيئة تمثل الحافز الأكبر للشركات للبحث عن ملاذ آمن للبقاء في دائرة المنافسة، لأن هذه التعليمات، التي تشمل الملاءة المالية وكفاءة رأس المال والسياسات المحاسبية، هي أمور لن تستطيع جميع الشركات التكيف معها في ظل تسجيل خسائر هائلة حققها قطاع التأمين خلال العام الماضي.

ورغم أن سوق التأمين في الدولة مستمر في تحقيق النمو من حيث الأقساط وخاصة مع بدء إلزامية التأمين الصحي للجميع في كل من أبوظبي ودبي إلا أن تشبع السوق بعدد يزيد عن حاجته الفعلية وسباق الشركات نحو كعكة التأمين الصحي قلص كثيراً من أرباح القطاع، وهو أمر يتوقع أن يسهم في تسريع الاندماجات أو موجة استحواذات مقبلة يراها الخبراء نتيجة طبيعية لحالة السوق وتآكل الأرباح وخاصة الاستثمارية، منها وهي التي كانت الشركات تعول عليها في تعزيز مراكزها المالية.

دبي- علي الصمادي

«الهيئة» تـدعم التـوجه كخيـ

الاندماجات ضرورة حتمية لاسـ

■ تأمين السيارات أحد أهم مصادر السيولة وأكبر مجال للمنافسة في الأسعار بين الشركات | البيان

توقعات بخروج الكيانات الضعيفة بعد تعليمات تنظيم النشاط المالي والفني والمحاسبي

وجود مؤسسات كبيرة يعزز الموقف التفاوضي مع شركات إعادة التأمين

ازدحام السوق بأكثر من 60 شركة أشعل المنافسة إلى حد تحطيم الأسعار

20 شركة منيت بخسائر خلال العام الماضي بعضها من الكيانات الكبيرة

دبي ـ البيان الاقتصادي

أكـد مسـؤولون وتنفيذيون فـي قطاع التأميـن أن الاندماجات والاسـتحواذات قادمة لا محالة فـي صناعة التأمين على مسـتوى الدولـة، فيمـا يمكـن اعتباره «عدوى إيجابية» مـن القطاع المصرفي الـذي انطلقـت فيـه موجـة اندماجات تحركهـا عوامل عـدة أبرزهـا تعليمات هيئـة التأميـن المتعلقـة بـرأس المال والتـي سـيكون لها أثـر كبير فـي دفع الشركات نحو الاندماج ذلك أن كثيرا من هذه الشـركات لن تسـتطيع تلبية هذه التعليمات أو التكيف معها.

وأوضحـوا أن موجـة الاندماجات قد تمتد أيضا إلى شـركات وسـاطة التأمين التـي يتوجـب عليهـا بعد ذلـك توفيق أوضاعهـا والتعامـل مع شـركات كبرى حريصـة على توفير أعلى معايير الخدمة كما إن هذه الشركات تتعامل مع شركات إعـادة تأميـن كبـرى تنظـر وتدقق في سجلاتها وتقييماتها وكفاءتها المالية .

وذكـروا أن قطـاع التأميـن في دولة الإمـارات يعـد أحـد ركائـز التنميـة الاقتصادية لما لـه من تأثير في مختلف القطاعات والأنشطة التي تلامس مختلف مظاهر الحياة اليومية للناس .

ورغم معدلات النمـو المرتفعة التي حققهـا القطاع خلال السـنوات الماضية إلا أن ازدحام السوق بأكثر من 60 شركة تأمين أدى إلى اشـتعال حدة المنافسـة التي وصلت إلى تكسير الأسعار بأقل من التعرفة التي وضعتها هيئة التأمين الأمر الذي نتج عنه خسـائر فادحة لشـركات التأميـن، ويكفـي أن نعلـم أن أكثر من 20 شـركة سـجلت خسـائر خلال العام الماضي وبعضها كان من كبار الشـركات في السوق .

ورغـم هذه التحديـات لا يزال قطاع التأميـن عصيا أو مقاوما لثقافة الاندماج التـي يرى كثير مـن الخبـراء أنها تمثل حلا ناجعا للتغلب على مشاكل الشركات المالية .

تنظيم النشاط

ويؤكد إبراهيـم الزعابي مدير عام هيئة التأمين أن سـوق التأمين في الإمارات يضـم اليـوم أنواعا مختلفـة الحجم من الشـركات، موزعـة بين شـركات كبرى ومتوسـطة وصغيـرة، وبعـض هـذه الشـركات الصغيـرة تحقـق الخسـائر المتتالية.

وقال كما هو معلوم فإن هيئة التأمين أصـدرت التعليمـات المالية لشـركات التأمين عام 2014 والتي تنظم النشـاط المالي والفني والاسـتثماري والمحاسبي لشـركات التأميـن والتأميـن التكافلي العاملة فـي الدولة، وحينما تكتمل فترة توفيـق الأوضاع وفق هـذه التعليمات، فـإن الشـركات الصغيـرة التـي تحقق الخسـائر المتتالية لن تتمكن من تحقيق هامـش الملاءة الماليـة المطلوبة. مما يتوجـب علبها تصحيـح أوضاعها المالية خلال فترة محددة.

وتابع: يكون هـذا التصحيح عبر ضخ أمـوال جديدة في الشـركة أو من خلال لجوء الشركة إلى الاندماج أو الاستحواذ من قبل شـركة أخرى. والسؤال: لماذا لا تفكـر تلك الشـركات فـي الاندماج منذ الآن؟

تشجيع الاندماج

وأضاف الزعابي: إن هيئة التأمين تشجع على الاندماج، وهي مسـتعدة بما لديها من كـوادر فنيـة متخصصة فنيـاً وماليا وقانونيـاً لتقديم كل المسـاعدة والدعم للشركات الراغبة في الاندماج، علماً بأن قرار الاندمـاج هو من اختصاص مجالس إدارة الشركات وجمعياتها العمومية.

وحـول أهـم العوائـق التـي كانـت تحـول دون الاندماجـات قـال الزعابي إن سـوق التأمين في الدولـة يعد اليوم سـوقاً تنافسية، وتهدف استراتيجية هيئة التأميـن إلى بنـاء قطاع أعمـال تأميني يتمتع بمستوى عال من المهنية والحرفية والتنافسية وتعزيز الدور القيادي لسوق الإمارات على مسـتوى المنطقة والعالم. وفـي ظل هـذا الواقع الإيجابـي، تخرج أحياناً بعض الشركات عن القواعد الفنية للتسعير، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق مجالـس إدارات الشـركات التي يفترض فيهـا دراسـة أسـباب الخسـائر وكيفية تصحيح السياسة الاكتتابية للشركة.

وأردف: إن هيئـة التأميـن - بحكـم مسـؤوليتها عن أداء السـوق وتنافسيتها وتفـادي تعريـض حقـوق المؤمن لهم والمساهمين للضياع - تركز على مطالبة تلـك الشـركات وإلزامهـا بالاحتفـاظ بالمخصصـات الفنيـة بنسـبة أعلى من الشـركات ذات السياسـة الاكتتابيـة المتزنـة. وبهذه الوسـيلة سـتضطر تلك الشركات على تصحيح سياستها. وبالتالي فـإن الحـل الآخر هـو الاندمـاج، إذ ما هي الفائدة من الاحتفـاظ بكيان يحقق الخسائر للمساهمين سنة بعد أخرى؟

خيار استراتيجي

وحـول أبـرز المزايـا التـي توفرهـا عمليـات الاندماج أو الاسـتحواذ، اشـار الزعابـي إلى أن الاندماج يشـكل خياراً اسـتراتيجياً ينبغـي أن تنتهجه شـركات التأمين الوطنية بالدولة لتنشيط القطاع ورفع كفاءته. ومـن المؤكد أن الاندماج هو نتيجة حتمية لقوة للشـركات وليس لضعفهـا، وهـو يـؤدي فـي النهاية إلى تأسـيس كيانات قوية وتساعد الشركات الوطنية على المنافسة محلياً وعالمياً.

وأوضـح أن الاندماجـات أو الاسـتحواذات من شـأنها تحقيـق مبدأ أساسـي من مبادئ التأمين ألا وهو مبدأ الأعداد الكبيـرة للأخطار، أي الانتشـار الكمي والنوعي. فكلما اتسـعت محفظة التأمين كانت أقرب إلى التوازن بشـرط توفـر النوعيـة. إذ إن التـوازن يجعـل الشـركة أكثر قدرة على تحمل المخاطر وبالتالي زيـادة قدرتها الاحتفاظية، علماً بأن الحجم المناسب مع النوعية المقبولة يجعل الشـركة أكثر قدرة في توجيهاتها الاستثمارية. وبعبارة أخرى، فإن الكيانات الكبيـرة هي القادرة على المنافسـة في السـوق المحلية وفي الأسواق الإقليمية، كمـا إنها هي القـادرة على اسـتقطاب أفضل الكفاءات الفنية والمالية المحققة لتطوير. بـل أن الشـركات الكبرى ذات التصنيف العالي هي التي تدعى من قبل بعـض الجهات وأصحاب الأعمال لتقديم عروضها المتعلقة بالتغطية التأمينية التي تحتاجها . وقال إن هيئة التأمين مستعدة دائما لتقديم التسهيلات الممكنة لإنجاح أي خطـوات اندماجيـة بين الشـركات الوطنية، وهي تحـرص على إدخال بنود قانونية فـي الأنظمـة والتعليمات التي تصدرها، تشـجع الشـركات علـى اتخاذ منحى الاندماج.

التعليمات التنظيمية

وقـال بسـام جلميـران مديـر عـام شـركة الوثبة للتأمين إن بدء تطبيق التعليمـات التنظيمية الجديدة لهيئة التأمين والمتعلقـة بالقوانين المالية الجديدة سيدفع الكثير من الشركات إلـى التفكير فـي خيـار الاندماج أو الاسـتحواذ لأن بعضها لن يسـتطيع التكيف مع هـذه التعليمات وخاصة أنها سـتنعكس مباشـرة على الأرباح التي لن يقبل بها المستثمرون .

وأضـاف إن الهـدف الرئيـس من عمليـات الاندمـاج سـيكون خلـق كيانـات كبيـرة تكـون قـادرة على تحقيق الأرباح وتوفير خدمات بجودة عالية مشـيرا إلى أن السوق المحلي يعاني اليوم من تشبع كبير في أعداد الشـركات تزيد على الحاجة ووجود كيانـات اكبـر يعـد ظاهـرة إيجابية تنعكـس مزاياها على الجميع سـواء المستثمرين ومجالس الإدارات وحتى الجمهور .

وقال إن وجود أكثر من 60 شـركة أدى خـلال السـنوات الماضيـة إلى ممارسـات ومنافسـة حـادة أضرت كثيرا بقطاع التأميـن رغم انه الأكبر في المنطقة من حيث قيمة الأقساط والكثيـر من الشـركات تعانـي ماليا اليوم وهنـاك تراجع في زخم الدعم الذي تقدمه شـركات إعـادة التأمين العالميـة التـي تراقـب وتنظـر إلى السوق وهو تراجع يعود إلى انخفاض أرباح هذه الشركات التي يلجأ بعضها إلى عـروض أسـعار تقـل كثيرا عن التعرفة المحددة من قبل الهيئة سعيا وراء السيولة .

الكفاءة المالية

وأكـد أن هيئة التأمين كانت قد أصدرت تعليمـات خاصـة بالكفـاءة الماليـة للشـركات وأعطت مهلة حتى عام 2018 للتقيد بهذه القوانين والتي تشمل مزيدا مـن الرقابة علـى مالية الشـركات وهو أمـر قـد لا تتمكن بعض الشـركات من التكيـف معه في ظـل تراجـع أرباحها الأمـر الذي سيشـجع علـى الاندماج أو الاستحواذ بينما تسعى مجالس الإدارات والمسـتثمرون في هذه الشـركات إلى البحث عـن الأرباح وهـذا يعني وجود تفكيـر جديد يتجه إلى تشـكيل وحدات تأمينية كبيرة تكون قادرة على المنافسة والعمـل والتوسـع وتقديـم الخدمـات العالية للمستهلكين .

وأشـار جلميران إلى أن هناك عوائق عـدة كانت تقـف في طريـق الاندماج ومنهـا طبيعة تكويـن الشـركات، لكن ظروف السوق بدأت تتغير اليوم وهناك متطلبـات لا بـد للشـركات مـن الوفاء بها خلال السـنوات المقبلة والمسـتثمر لـن يقبـل بعوائـد متواضعة ومـن هنا ستبدأ الشـركات في التخطيط والتفكير في الاندماجـات والتعرف علـى الكثير مـن المزايا التـي توفرها للمسـاهمين والمسـتهلكين ونوعية الخدمات وحجم الأرباح التي تحققها .

تحسين الممارسات

وقال وائل الشـريف، الرئيـس التنفيذي لشـركة تكافل الإمارات انه من الطبيعي أن تتجه شـركات التأميـن إلى مزيد من مشـاريع الاندماج بغية تكويـن كيانات أكبر وأقوى تتمكن من مواجهة تحديات قطاع التأمين في الفترة المقبلة. وخاصة مع بدء تطبيـق التعليمات الجديدة من هيئـة التأمين. مشـيرا إلـى أن قرارات الدمـج ترتكز عادة على فكرة تحسـين الممارسـات الإدارية واتباع نظم حوكمة حديثة. حيث إن عنصر الإدارة هو الأهم

إبراهيم الزعابي: تسهيلات لإنجاح أي خطوات اندماجية

بسام جلميران: السوق المحلي يعاني من إشباع كبير

وائل الشريف: نتيجة للتغيرات الدرامية الأخيرة

عبد الزهرة عبدالله: ممارسات غير مهنية لشركات الوساطة

عوائق تحول دون تسريع عمليات الاندماج

عن أبـرز العوائق التي تحول دون تسـريع عمليـات الاندماج أشـار وائل الشـريف، الرئيس التنفيذي لشـركة تكافـل الإمـارات إلى أن الشـركات أو بعضها سـتفكر ملياً قبل الإقدام علـى خطوة الاندماج علـى نحو يعيـد هيكلة الشـركة كليـاً. حيث إن هنـاك عوائق من الناحية الفنيـة قد تقف أمام قرار الدمج من قبـل صانعي القرار في شـركات التأمين. منها على سبيل المثال الحاجة إلى توحيد الأنظمة المحاسـبية ودمج القوائم المالية للشركات، وهو أمر يصعب تنفيذه على المستوى الفني.

ثقة

وأضـاف: مـن الصعوبـات أيضـاً عـدم إمكانيـة إدامة عنصـر ثقة المتعاملين في الشركات المدمجة، حيث إن شركات التأمين قد تكون بذلت جهودا كبيرة في بناء سمعة طيبة لخدماتها ولعلامتها التجارية على مدار سـنوات على نحو يخلق جسـور الثقة بينهـا وبين العملاء، إلا أنه قـد تندثر هذه الثقة عقب الاندماج مـع كيان أكبـر منه بما لـه من غلبـة تجارية عـن الكيان الأصغـر. فهذه المخاطرة يجب أن تكون مدروسة جيداً للحفاظ على هـذه الثقـة والتي تعـد من أهم أصول الشركة .

مزايا

أفاد وائل الشريف بأن أبرز مزايا الاندماج تتمثل في تعزيز قدرة الشركة الاسـتيعابية في تغطية أكبر لقاعدة عملاء والتوسع في نشاطها، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات التأمينية المقدمة وتمكين الشركة من تقديم عروض أفضل للعملاء وبأسـعار أفضل. ناهيك عن زيادة درجة التنافسية وزيادة معدلات الربحية للشركة. وتتطرق مزايا الاندماج إلى قطاع إعادة التأمين الذي تطوله مزايا تنافسـية العروض وازدهاره في قطاع التأمين التقليدي والتكافلي على حد سـواء. ومن جانب آخر قد يشكل الدمج أو الاسـتحواذ طوق نجاة يزيد ثقل الشركة ويسلّحها لمواجهة تلك المنافسة الحادة وتلبية احتياجات السوق المتزايدة والصمود أمام حمى المنافسة .

صعوبات

وقال ضمن هذا السـياق فقد يتأثر المسـاهمون والشركاء من أصحاب المصلحة في حال شـركات التأمين المدرجـة أسـهمها فـي الأسـواق الماليـة، فقـد يعيد المسـتثمرون نظرتهم إلى الشركة في حال إعادة هيكلتها خلال عمليـة الدمج. ومن العوائق التي تواجه عملية الاندماج أيضاً عـدم التقييم العادل للكيانات المندمجـة، والآثـار السـلبية مثل التخلـي عن جزء من العمالة بحجة التوفيـر وضمان خلـق إدارة ذات كفاءة عالية للكيان المندمج. كذلك عدم توافق البيئة الجديدة بالضرورة مع العاملين من كلتا الشركتين، فقد تنشب بعض الصراعات الناجمة عن اختلاف الثقافـات وغيرها. ويجب أن يوفـر الكيان الجديـد المندمج الإدارة ذات الكفـاءة العالية والتي تضطلع بمسؤولية المرحلة الجديدة والسوق الذي تعمل فيه.

ـــار اســتراتيجي في القطاع

ـــتمرار نشـاط شركـات التأمين

ضغوط أرباح رغم نمو الأقساط

تعاني شركات التأمين ورغم النمو الجيد في الأقســاط من ضغوط على الأرباح بدأت منذ عام 2008 بفعل تراجع أرباح الاستثمار الذي كانت تعتمد عليه الشركات بشكل كبير فضلاً عن تراجع الأعمال الفنية

211
مليون درهم إجــمالي صافي عجز الاكتتاب لدى 29 شركة تأمــين مدرجة في الإمارات مقابل فائــض بلغ 221 مليــون في العام 2014

3
عوامل وفقاً لستاندرد ان بورز، تقف وراء النتائج المخيّبة على رأســها المنافسة الشديدة في الأعمال، والتصحيحات الفنية المتحفظة، وعائدات الاستثمار الضعيفة.

2016
يتوقع استمرار العوامل التي تشكل ضغوطا على شركات التأمين خلال العام الجاري مع تراجع أسعار النفط

إعداد: علي الصمادي - غرافيك: محمد أبوعبيدة

1.7
مليار درهم إجمالي أقســاط أكبر شركة تأمين وهي أورينــت ويبلغ حجمها 9 أضعاف حجم أقساط شركة دبي للتأمين «189 مليون درهم»

7
شركات تمثل 28 % من أقساط التأمــين ســجلت أرباحــا وحققت نموا فوق المتوسط في أقساط التأمين

%9
معدل نمــو إجمالي أقســاط التأمين على أســاس سنوي في العــام الماضي بفضــل إلزامية التأمين الصحي

20
شركــة تكبدت صــافي خســائر خــلال العــام الماضي

%45
من الــشركات المدرجة «13 شركة» تكبدت عجــزاً في الاكتتاب وتراجع صافي الأرباح منذ 30 سبتمبر 2014 بنسبة 90 %

نظام جديد يعتمد تحسين إدارة المخاطر

■ التسعير ونموذج الأقساط مهمان لأنشطة التأمين الصحي والتأمينات الأخرى | البيان

دبي ـ البيان الاقتصادي

أكدت «بي دبليو سـي» أن السـنوات القليلة المقبلة سـتكون حاسـمة لجهة خلـق نظام جديد لشـركات التأميـن فـي المنطقة والتي ربمـا تحكمها موجة من الاندماجـات. وقالـت الشـركة إنه مع خلـق كيانات تأمينية كبيرة تسـتند إلى البيانـات والمعلومات فإن هذه الشـركات سـتكون قادرة على تعزيز وتحسـين إدارة المخاطر، وخاصة فيما يتعلق بالتسعير وأنموذج الأقسـاط وجودتهـا، وهذا الأمر سـيزيد مـن قابلية الشـركات الصغيرة وتشـجيعها على الاندماج. وتوقع كثيـر من المحللين أكثر من مرة خلال الفترة الماضية «موجة» اندماج واسـتحواذ في قطاع التأمين بمنطقة الشـرق الأوسـط. لكن هذه الموجة لـم تحدث وفق ما ذكرته «بي دبليو سـي»، التي تعـد إحدى كبريات الشـركات العالميـة التـي تقـدم خدمـات الضمـان والضرائب والاستشارة المتعلقة بالأعمال.

انفتاح

وقـال التقريـر إن الاندماجات التي لا مفـر منها في القطاع يدفع هذه الشركات إلى الانفتاح على الخارج وخاصة شـركات إعادة التأمين فيمـا يتعلق بأنموذج الأقسـاط وضمان الحصول على تقييمـات دولية من الخـارج إضافـة إلى زيـادة متطلبات العمـلاء الذين يرغبـون بمزيـد من الخدمـات ذات الجـودة العالية وخاصة في سوق مزدحم يشهد منافسة حادة.

وذكرت الشـركة فـي تقريرها أن النتائـج المالية للشـركات خلال السنوات الأخيرة في كثير من أسواق المنطقـة سـتخضع للتدقيـق أكثر مع توجـه هيئات الرقابة والتشـريع إلى ضبط السوق من خلال سلسلة مـن الإجراءات الخاصة بالحوكمـة وكفاءة رأس المال وطبيعة الأقساط نفسها. كما أن المستثمرين في هذه الشركات يفضلون شركات تأمين ذات مصداقية عالية ومعدلات نمو جيدة ومسـتدامة لضمان استمرار ضخ الاستثمارات في هذه الشركات.

محفزات

أوضـح تقريـر «بـي دبليـو سـي» أن محفـزات الاندمـاج في قطـاع التأمين في المنطقة تتمثل فـي عاملين، أولهما: تجزؤ السوق وتشـبعه بأعداد كبيرة من الشـركات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل العامل الثاني في المتطلبات التشـريعية والتنظيميـة والخاصة بكفاءة رأس المال وهـو أمـر قـد لا تسـتطيع الكثيـر من شركات التأمين التكيف معه نظراً للأداء المالي فيها.

رقابة

وأشـار التقريـر إلى أن هيئات الرقابة والتشـريع في دول المنطقـة كانت دوماً داعمـة لعمليات الاندماج، لكنها بقيت بعيدة عن التدخل بشـكل مباشر أو وضع تصـورات أو إطـار معين لهذا الأمر الـذي يحتاج إلى أطـر تشـريعية وتنظيميـة يأخذ بعيـن الاعتبار عدم كفـاءة الاندمـاج في المـدى القصير بسـبب تجزؤ السوق نفسه.

وأوضـح التقرير أن عمليـات الاندماج تتطلب من الشـركات التـي تبيع وثائـق التأمين أن تكـون أكثر واقعية فيما يتعلق بتوقعات الأسعار والتكلفة.

2018 الموعد النهائي لتوفيق الأوضاع

■ متطلبات ملاءة رأس المال تغطي مخاطر الاكتتاب والسوق والسيولة | البيان

دبي ـ البيان الاقتصادي

أصدرت هيئة التأمين خـلال العام الجاري التعليمات المالية لشـركات التأمين، التي حددت مهلة 3 سنوات لتوفيق أوضاعها، تنتهي في عام 2018.

وتضـع هـذه التعليمات إطار عمل ينظم النشـاط المالي والفني والاسـتثماري والمحاسـبي لشـركات التأميـن والتأمين التكافلـي العاملة في الدولة بهدف تطوير سـوق التأمين الإماراتية وحماية حقوق حملة الوثائق والمسـاهمين. وتنسـجم التعليمات الصادرة وتتواكب مع أفضل الممارسـات السـائدة في صناعة التأمين على مسـتوى العالم، سـواءً من حيث الملاءة المالية أو المخصصات الفنية أو السياسـة الاستثمارية أو الإجراءات المالية والمحاسبية لشركات التأمين.

حماية

وتهدف تعليمات أسـس استثمار حقوق حملة الوثائق إلـى حماية حقـوق حملة وثائق التأمين ومسـاهمي شـركات التأمين على حد سـواء، إضافـة إلى حماية الشـركات نفسـها من المخاطر التي قـد تتعرض لها في المسـتقبل، عبر تنظيم وضبط النشاط الاستثماري لشـركات التأميـن. وتتركز أهم غايـات إصدار هذه التعليمـات فـي توفير نظـام للإنذار المبكر لكشـف الضعـف في الأوضاع المالية لشـركات التأمين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة على معالجة الاختلالات الماليـة في مراحلها المبكرة، مما يسـاهم في تقوية أنظمـة الضبط والرقابة على شـركات التأمين، إضافة إلـى رفـع قـدرة شـركات التأميـن على اسـتيعاب الصدمـات والأزمات المالية التـي قد تتعرض لها مما يساهم في إيجاد سوق تأميني موثوق به ويـــساعد على الثبات المالي لهذا السوق.

موجودات

تتنـاول التعليمات المالية بشـأن تحديد موجودات الشركة التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليها تقييم موجودات الشـركة التي تقابل الالتزامات التأمينية المترتبة عليها بمـا يضمن المواءمة بين نوعية وآجال استحقاق تلك الموجودات مع طبيعة وآجال الالتزامـات التأمينية، إضافـة إلى تحديد طـرق تقييم الأصول المتعلقة باحتساب هامش الملاءة المالية للشركة.

ملاءة

وتتضمـن تعليمات هامـش الملاءة الماليـة الأحكام المتعلقة بهامش الملاءة المالية ومتطلبات كفاية الحد الأدنى لرأسمال الشركات ومتطلبات ملاءة رأس المال والمبلـغ الأدنى للضمان وتقييـم الملاءة في مجالات المخاطر الرئيسـية التي سـيتم مـن خلالها بيان مدى قـدرة الشـركات على توفير الأمـوال اللازمة لمقابلة الالتزامات المترتبة عليها وفقاً لنموذج الملاءة المالية المسـتند إلى المخاطـر المحددة مسـبقاً. ويجب أن تغطي متطلبـات ملاءة رأس المـال مخاطر الاكتتاب ومخاطر السوق والسيولة (مخاطر الاستثمار) ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

إبلاغ

وعلى الشـركة رفـع تقرير إلى الهيئة فـوراً حول أي تقصيـر أو عجز فـي المحافظة علـى متطلبات الحد الأدنـى لرأس المـال أو متطلبات مـلاءة رأس المال أو المبلـغ الأدنى للضمان، مع الالتـزام بتقديم خطة تصويـب واقعية للهيئة للوفـاء بمتطلبات ملاءة رأس المـال خلال (30) يوماً التاليـة من تاريخ رفع التقرير إلى الهيئـة، على أن تلتزم الشـركة ضمن الخطة بأن تتمكـن من زيادة الأموال الذاتية وبما يفي بمتطلبات ملاءة رأس المال خلال مدة (6) سـتة أشهر من تاريخ تقديم التقرير إلى الهيئة.

وساطة

توقع عبد الزهرة عبدالله الرئيس التنفيذي للشـركة الوطنية للتأمينات العامة أن تقود عمليات الاندماج بين شركات التأمين في السوق المحلي إلى تغييرات أو استحواذات بين شركات الوساطة وهي التي كان لها دور في ممارسات غير مهنية عانى منها السـوق ولا يزال. وشـكلت هذه الشـركات عبئا على السوق . وقال التعليمات الجديدة سـتجبر الجميع سـواء شركات الوساطة أو شركات التأميـن على إعادة النظر في أعمالها خصوصا أن من بنود التعليمات الجديدة ضرورة الإشـارة إلى " قسـط التأميـن " في الوثيقة ونأمـل أن تنال " عدوى الاندماجات " التي شهدها القطاع المصرفي مؤخرا من سوق التأمين .

لضمان العملية الاندماجية لأنه هو القادر على مـزج باقي عناصر الإنتـاج للوصول إلى الأهداف المرجوة. ولعل من الأسباب الدافعة إلى مبادرات الدمج هو أن توحيد شركات التأمين يمثل حلا مقبولا لمواجهة سياسات حرق الأسعار الناجمة عن فجوة المنافسـة بين شـركات التأميـن وغيرها من السياسـات غير المرغوبـة التي تضر بالقطاع.

وأكد الشـريف أن سياسـات الاندماج والاستحواذ لشركات التأمين تتوقف على واقع قطـاع التأمين وفلسـفته في دولة الإمارات بما لا يترك مجالاً للشـك لظهور هـذا التوجـه كنتيجة طبيعيـة للتغيرات الدراميـة الأخيـرة التي فرضتهـا تقلبات الأسـواق التـي أحدثت تحـولاً كبيراً في سياسـات القطاعات المختلفة. فسياسـة الاقتصـاد للسـوق المحلـي تدفـع نحو اندماج الشركات حيث لا مجال للكيانات الصغيرة أمام الكيانات العملاقة العالمية، ممـا يدعونا إلى تأسـيس كيانات عملاقة في دولة الإمارات لتصمد أمام المنافسـة عالميا.

دور فاعل

وقـال بالطبـع هناك دور فاعـل للهيئات التنظيميـة فـي توفير الأجـواء لعمليات الدمج أو الاسـتحواذ متمثـلاً في قوانين وتشـريعات صريحة تزيـح العوائق التي تواجـه قطـاع التأمين وتصـب في صالح القطاع بوجه عام، وذلك من خلال تقنينات تيسر من إجراءات الدمج أو غيرها، بيد أن الهيئات بدورها المشـرِع والمنظِم تترك الخيار للشركات لاتخاذ قراراتها بما يتفق مع مبدأ الخيار الاقتصـادي الذي ارتضته الحكومـة الإماراتية لنفسـها، القائم على الحرية الاقتصادية الكاملـة، وهذا الخيار قـد يدفع نحو اندماج الشـركات حيث لا مجـال للكيانات الصغيرة أمـام الكيانات العملاقـة العالميـة. فلطالمـا اعتمـدت شـركات التأمين على المشـورة والعون من الهيئات في اتباع أفضل الممارسـات التأمينية.

وأضاف بالرغم من حالة الإشـباع التي قد تكـون عاشـتها شـركات التأمين في الفترة السـابقة إلا أنه ليس بسـبب كاف للجـوء لعمليـات الاندماج مع شـركات أخرى. فقد تتوارى بعض شركات التأمين التـي لا تعاني من اختلالات جوهرية عن اتخـاذ قـرار الدمج على أمـل أن يتعافى السـوق المحلي لحال أفضـل قبل إعادة هيكلتها بشكل كامل. فتصرَ هذه الشركات على الاسـتمرار في المنافسة في السوق علـى الرغم مـن تدني مسـتوى خدماتها إلا أن أمل تحسـن أحوال السـوق يجعل من عمليـات الاندماج مـلاذاً أخيراً لهذه الشركات.

التحديات التشغيلية

وأكـد عبـد الزهـرة عبدالله الرئيس التنفيذي للشـركة الوطنيـة للتأمينات العامـة أن أوضاع الكثير من شـركات التأمين ونتائجها المالية سـتدفع حتما باتجـاه حلول للتغلب علـى التحديات التشغيلية للشركات وسيكون الاندماج احد ابرز هذه الحلول.

وقـال عبـد الزهـرة إن تطبيـق التعليمات الجديـدة الصادرة عن هيئة التأمين ستكشـف الكثير مـن الأوضاع المالية للشـركات خصوصـا أن أكثر من 20 شـركة سـجلت خلال العام الماضي خسـائر فعليـة بمـا فيهـا خسـائر في الاسـتثمار فضلا عن الخسائر التشغيلية. وأضـاف إن القطـاع لـم يشـهد خلال السـنوات الماضية توجهات فعلية نحو الاندمـاج لأن الظروف لم تكن تسـاعد أو تدفـع بهذا الاتجاه مع النتائج المالية لكثير من الشـركات التي كانت مقبولة نوعا ما للمساهمين لكن الأوضاع خلال السـنوات القليلة الماضية تغيرت كثيرا وباتت الكثير من الشـركات تعاني ماليا والأمر سـيزداد حـدة مع بـدء تطبيق التعليمات الجديدة الخاصة بكفاءة رأس المال والحوكمة وبدأ فعليا تطبيق هذه التعليمات خلال الربـع الأول من العام الجاري والتي يتوقع أن تكشـف الكثير من شركات التأمين والتي لن تجد بديلا أو مبررا للاسـتمرار في أوضاعها الحالية سـوى الاندماج أو الدخول في عمليات استحواذ تعطيها قوة مالية اكبر.

القوانين والأنظمة

وحول دور الهيئة في تشـجيع عمليات الاندماج قال عبدالزهرة إن دور الهيئة هو دور رقابة تشـريعي وهي لن تجبر بالطبـع أية شـركة علـى الدخول في عمليات اندماج لكن القوانين والأنظمة ستكون كفيلة بهذه الخطوة .

وقال إن شـركات الوساطة التي كان السـوق يزدحم بها شأنها شأن شركات التأميـن نفسـها تقلص عددهـا خلال السـنوات الماضية من 160 شركة إلى 140 ونتوقـع المزيد من الانخفاض في أعداد الشـركات التي سـتكون مجبرة علـى التعامل مع كيانات تأمينية كبيرة تتطلـب كفاءة مهنيـة عالية من حيث الكوادر والإدارة .

وأكـد عبـد الزهـرة أن المنافسـة الشرسة التي تسود قطاع التأمين مردها إلى تشبع السوق بشركات التأمين التي تفوق قدرة السـوق نفسـه والاندماج سـيكون الحل الأمثل لتحسـين كفاءة قطاع التأمين وتطوير منتجاته وخدماته بمـا ينعكـس إيجابـا على المسـتهلك والشـركات وهناك بوادر مشـجعة قد تدفع بهذا الاتجاه مشيرا إلى أن التشبع لا يقتصر على شركات التأمين التقليدي وإنما يشمل أيضا شركات التكافل التي تواجه تحديـات فنية وتشـغيلية عدة تتطلب إعادة النظر في أوضاعها.

تعمل على تسريع الدمج والاستحواذ في القطاع

معايير الضبط والرقابة تشكّل حافزاً قوياً

النظرة المستقبلية لصناعة التأمين في المنطقة تبقى إيجابية

معدلات الاختراق من إجمالي الناتج المحلي إقليمياً دون 2٪

دبي ـ علي الصمادي

تضع التعليمات المالية لهيئة التأمين المزيد من معايير الضبط والرقابة على قطاع التأمين في الدولة وهي بنفس الوقت تشكل حافزا قويا لشركات التأمين في الإمارات. وجاءت هذه التعليمات لتعزيز دور صناعة التأمين وتطويرها ووضع الأطر الكفيلة بتسريع الاندماج بين الشركات وتقوية مراكزها المالية، خصوصاً أنها تغطي العديد من القضايا المهنية للقطاع ومنها الملاءة المالية والبنود التقنية، إضافة إلى الممارسات المحاسبية وتضع بنفس الوقت متطلبات لكفاية رأس المال والاستثمار وصولاً بالقطاع إلى المعايير الدولية.

ويعد سوق الدولة من الأسواق النامية في التأمين. ومع دخول إلزامية التأمين الصحي لجميع المقيمين وخاصة في أبوظبي ودبي فإن القطاع يبقى مرشحاً لجذب المزيد من الكوادر البشرية المؤهلة والاستثمارات النوعية، حيث يحافظ القطاع على نسبة نمو سنوية تتراوح بين8-10٪ في حجم الأقساط مما يمثل فرص نمو كبيرة للشركات الراغبة في العمل أو التوسع في الدولة وخاصة مع بدء تطبيق التعليمات المالية التي ستضع الشركات أمام واقع جديد من الحوكمة والمنافسة.

حصص

وخلال السنوات الماضية ومع تزايد حدة المنافسة وتكسير الأسعار الذي ساد السوق سعت كل شركة إلى تعزيز حصتها في السوق، وكانت حصة الشركات الصغيرة لا تتعدى 3-5٪ مقابل 25-30٪ للشركات الكبرى التي كانت محدودة العدد.

وستدفع تعليمات الهيئة المالية الشركات إلى البحث عن آليات جديدة لتطوير منتجاتها وخدماتها أو توفير خدمات جديدة وهذا لن يتوفر إلا للشركات الكبيرة، ومع وصول عدد اللاعبين في سوق التأمين في الدولة إلى أكثر من 60 شركة فإن الأرباح ومنذ سنوات تتآكل والممارسات غير المهنية تزايدت بصورة ملحوظة لكن بدء تطبيق هذه التشريعات سيضع القطاع على مساره الصحيح وخاصة فيما يتعلق بمسألة الدمج والاستحواذ.

وتفاقمت خسائر الشركات بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وبات الحصول على الأقساط أصعب مما كان وهذا أدى إلى تأثيرات سلبية في سياسات التسعير وأقساط التأمين.

النظرة المستقبلية

ويشير تقرير لمجلة ميد إلى أن النظرة المستقبلية لقطاع التأمين في المنطقة تبقى إيجابية، ومازال لدى القطاع مجال فسيح للتوسع والنمو، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن معدلات الاختراق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يبقى متدنياً بصورة عامة ومازال أقل من 2٪، وذلك مقارنة مع نحو 8٪ في الولايات المتحدة وحوالي 12٪ في المملكة المتحدة.

وتوضح المجلة أن وجود تعليمات وتشريعات رقابية ستعمل على تعزيز الفرص أمام الشركات المؤهلة الكبيرة القادرة على التكيف مع المتغيرات، والتي تتمتع بملاءة مالية كبيرة وتتسلح بكوادر بشرية مؤهلة مقابل تلك الشركات الصغيرة التي عانت من الخسائر بصورة مستمرة، والتي ستجد نفسها مضطرة إما إلى التوقف عن مزاولة نشاطاتها أو إلى الاندماج والتوحد في شركات أخرى.

أما الفرص المتاحة في المنطقة بالنسبة لقطاع التأمين فإنها ستبدو مختلفا تماما في غضون خمس سنوات اعتباراً من الآن.

بيئة تنافسية

ورغم إمكانات النمو الكبيرة في سوق الدولة إلا أن البيئة التنافسية الحادة لم تتغير منذ سنوات في ظل تسابق شركات التأمين على تأمين السيولة وخاصة في قطاعي التأمين الصحي وتأمين السيارات. وفي ظل وجود أعداد كبيرة لشركات التأمين تزيد على حاجة السوق تصبح مسألة الاندماج حتمية خلال الفترة المقبلة؛ نظرا لأن الشركات الكبيرة أكثر قدرة على التعامل مع هذه البيئة بفضل قدرتها على الاستخدام الأمثل لبيانات العملاء، وتعزيز إدارة المخاطر القائمة على نموذج التسعير وجودة الأقساط.

التشريع والتنظيم

وعملت الهيئات الرقابية والتشريعية في الدولة ممثلة بهيئة التأمين على إصدار أطر تشريعية تعزز الرقابة على شركات التأمين وخاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية للشركات وشكلت تعليمات الهيئة التي صدرت في بداية العام الجاري تحديا كبيرا للشركات، حيث أمهلت الهيئة الشركات حتى عام 2018 للتكيف مع هذه التعليمات.

وتنظر شركات إعادة التأمين دوما إلى طبيعة شركة التأمين ومركزها المالي عند توقيع عقود إعادة التأمين. كما يراعى النظر إلى نمو السوق من حيث الأقساط. لذا فإن الشركات تبدأ التركيز على جودة الخدمات المقدمة للعملاء مع مراعاة درجة المخاطر، وهو أمر تأخذه شركات الإعادة بعين الاعتبار خصوصا فيما يتعلق بحصول الشركة على تقييمات ائتمانية، وهذه عوامل ستدفع شركات التأمين إلى التفكير في إنشاء كيانات كبرى للتفاوض مع شركات إعادة التأمين.

التقييمات الخارجية

وخلال السنوات الأخيرة حرصت شركات التأمين على الحصول على تقييمات ائتمانية من وكالات التصنيف لتعزيز موقفها التفاوضي مع شركات إعادة التأمين والمصارف أو أي شركات تتطلع إلى الاستحواذ. وتمر عملية الحصول على التقييم التي تضعها وكالات التصنيف بمراحل معقدة وتتطلب خطة عمل مفصلة من الشركات بما فيها استراتيجيات الاستثمار وإدارة المخاطر وإدارة التغطيات التأمينية وأنظمة المعلومات وغيرها. جميع هذه المتطلبات قد لا تتوفر للشركات الصغيرة خصوصا أنها تحتاج إلى المال والموارد البشرية المؤهلة، الأمر الذي يعطي أفضلية للشركات الكبرى للبقاء في السوق.

خدمات ومنتجات

وفي ظل حدة المنافسة بين شركات التأمين ومع زيادة الوعي بين العملاء بات المستهلك أكثر نضجا، فهو يتطلع دوما إلى مزيد من الخدمات والمنتجات التي يجب أن تتوفر فيها معايير عالية من الجودة، خاصة مع وصول السوق إلى مرحلة النضج. ولضمان قدرتها على توفير هذه المعايير العالية من الخدمة يتعين على شركات التأمين توظيف الكفاءات المهنية المؤهلة وتوفير هذه الخدمات بأسعار منافسة وفق قنوات توزيع مبتكرة ومتطورة لإرضاء العملاء. وهذا الأمر يعني مزيدا من الضغط على الشركات الصغرى التي ستضطر إلى الدخول في عمليات الاستحواذ أو الدمج لتكون قادرة على المنافسة.

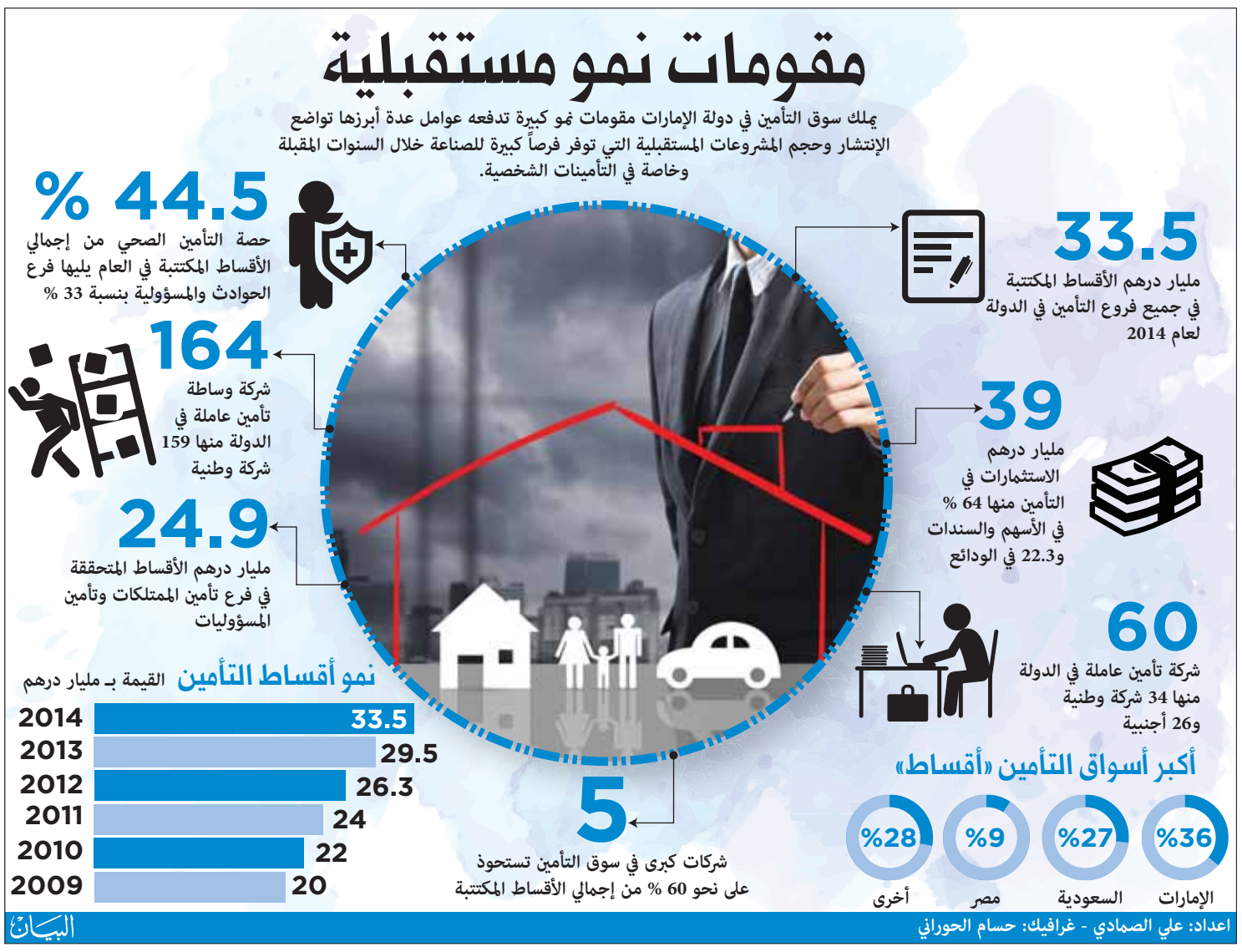

تصنيف الشركات العاملة في السوق المحلي

34 مؤسسة وطنية و26 أجنبية تعمل في الإمارات

دبي ـ البيان الاقتصادي

وصل عدد الشركات المقيدة في سجلات هيئة التأمين 60 شركة تأمين، منها 34 شركة تأمين وطنية و26 شركة تأمين أجنبية.

وبلغ عدد الشركات التي تزاول جميع فروع التأمين، تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال، وتأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات 11 شركة وطنية وشركتان أجنبيتان، وعدد الشركات التي تزاول فروع تأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات فقط 20 شركة وطنية، و17 شركة أجنبية، وعدد شركات التأمين التي تزاول تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال فقط شركتان وطنيتان، و8 شركات أجنبية، في حين بلغ عدد الشركات التي تزاول تأمين ائتمان الصادرات شركة وطنية واحدة، كما أن هناك 11 شركة وطنية تطبق نظام التأمين التكافلي.

وكلاء ووسطاء

ووصل عدد وكلاء التأمين إلى 21 وكيل تأمين، وعدد وسطاء التأمين 164 وسيط تأمين منهم 159 وسيطاً وطنياً و5 وسطاء أجانب، وعدد استشاريي التأمين 22 استشاري تأمين، وعدد خبراء الكشف وتقدير الأضرار 72 خبيراً، وعدد خبراء رياضيات التأمين 43 خبير رياضيات التأمين، وعدد شركات مطالبات التأمين الصحي 22 شركة.

إعادة التأمين

تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين على الأقساط المكتتبة من خلال شركات إعادة التأمين سواء تلك التي تعمل في الدولة أو خارجها. وتهيمن الشركات الخارجية على أكثر من 70 ٪ من أقساط إعادة التأمين.

عدد العاملين

بلغ عدد العاملين في شركات التأمين العاملة في الدولة 9269 موظفاً (وفق أرقام عام 2014)، منهم 742 من مواطني الدولة بنسبة 8٪ من الإجمالي.